حركات الإسلام السياسي وتحوّل السلطة في الوطن العربي

حسان الأشمر(*)

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية، وأمين عام الجمعية العربية للعلوم السياسية.

مثّلت التحوّلات السياسية التي عصفت بالوطن العربي منذ عام 2011، فرصة لظهور فواعل داخلية وخارجية كان لها أثر كبير في ماجريات الأحداث التي تتالت في المنطقة. وقد حاولت تلك الفواعل الاستفادة من العوامل السياسية والأحداث الأمنية، لتفرض نفسها كمحرك للمجتمعات العربية. فسعت لتحقيق تحوّل السلطة بالشكل الذي يمكن أن يخدم مصالحها، الأمر الذي مثّل فرصة أمام حركات الإسلام السياسي لإعادة تعويم نفسها، عبر مساهمتها في إطلاق عملية التحول السياسي في المنطقة. وذلك بعد أن عملت الأنظمة التقليدية عبر عقود من الزمن على تهشيمها وتهميشها، للحدّ من قدرتها على أداء دور سياسي بارز، في محاولة منها للوصول إلى السلطة.

فمع بلوغ حالة اللااستقرار السياسي في الكثير من البلدان العربية، برزت حركات الإسلام السياسي كفاعل أساسي بوصفها الأكثر تنظيمًا وقدرة على الاستفادة من هذه الحالة. وقد اتسمت هذه المرحلة بالغموض أمام الاحتمالات المفتوحة في كل الاتجاهات، وأمام انهيار بعض الأنظمة التقليدية التي انهارت معها المنظومة السياسية والأمنية التابعة لها. فكان على تلك الحركات أن تكون حاضرة في لعبة التوازنات الإقليمية والدولية، والتي سعت من خلالها القوى الاقليمية والدولية للاستفادة منها لتعزيز ركائز النفوذ الخارجي في المنطقة.

لقد أفرزت التحولات السياسية في المنطقة العربية عدة تفاعلات تمحورت حول صعود حركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين. فتقدمت الأحزاب والتجمعات السياسية المرتبطة بها لتتصدر المشهد السياسي، وتطرح نفسها كبديل حاضر في عملية تحوّل السلطة، وذلك عبر الوسائل الديمقراطية. بعد أن عجزت على مدى العقود السابقة عن بلوغ السلطة بالوسائل الأخرى، ودخلت في حالة من التراجع السياسي والتنظيمي، رغم احتفاظها ببعض النفوذ على المستويين الثقافي والاجتماعي. وقد ساهم هذا النفوذ في تصدرها

(*) البريد الإلكتروني: hassaneachmar@hotmail.com

للمشهد السياسي في معظم البلدان العربية التي انطلقت فيها التحركات الاحتجاجية منذ عام 2011، وفي وصولها إلى سدة الحكم في بعض تلك الدول.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن دور حركات الإسلام السياسي في بعض البلدان العربية، من خلال سعيها للوصول إلى السلطة. وانعكاس ذلك على إطلاق عملية التحوّل الديمقراطي في المنطقة، ومدى مساهمته في السلطة بتلك الدول.

أهمية الدراسة: تحاول هذه الدراسة معالجة موضوع حركات الإسلام السياسي، عبر ربطه بعملية التحوّل الديمقراطي وتحوّل السلطة في الوطن العربي، وذلك في ضوء ارتباطه بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، في محاولة لمعرفة حقيقة سعي وقدرة تلك الحركات على المساهمة في تحوّل السلطة؛ مستفيدة من قدرتها على التغيير، وانطلاقًا من مواقفها المعلنة حول تبنّي تلك المبادئ وقدرتها على التفاعل مع المتغيرات.

إشكالية الدراسة: إنّ مرور أكثر من عقد من الزمن على اندلاع الثورات في الوطن العربي وانطلاقة عملية التحوّل السياسي فيه، وتصدّر بعض حركات الإسلام السياسي للمشهد، وتمكّنها من الوصول إلى السلطة في بعض دوله، يدفعنا إلى طرح إشكالية تتمحور حول مدى مساهة تلك الحركات في العمل على إطلاق عملية تحوّل السلطة في تلك الدول وانعكاس ذلك على بناء الدولة في الوطن العربي.

وتستدعي المعالجة العلمية لهذه الإشكالية، طرح بعض التساؤلات التي سنعمل من خلال هذا البحث على محاولة الإجابة عنها:

1 ـ ما الإطار المفاهيمي لحركات الإسلام السياسي؟

2 ـ هل تتبنّى هذه الحركات حقيقة فكرة التحول الديمقراطي، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحوّل السلطة في الدول التي تصدّرت فيها تلك الحركات للأحداث؟

3 ـ الى أي مدى نجحت تلك الحركات في بناء شراكة وطنية لبناء مجتمع ديمقراطي يساهم في تحوّل السلطة؟

4 ـ هل ساهمت حركات الإسلام السياسي في إطلاق عملية التحوّل الديمقراطي في دول الربيع العربي؟

5 ـ ما التحديات التي واجهت تلك الحركات؟ وما العقبات التي واجهت هذا التحوّل؟

فرضية الدراسة: إنّ منطلقات حركات الإسلام السياسي، ولا سيّما الأيديولوجية والثقافية منها، قد قيّدت قدرتها على المساهمة في التحوّل الديمقراطي وذلك رغم تبنّيها كثيرًا من مبادئ الديمقراطية والتعدّدية وحقوق الإنسان والمواطنة.

منهجية الدراسة: إنّ معالجة الإشكالية التي تطرحها هذه الدراسة، والإجابة عن التساؤلات المرتبطة بها، دفعتنا إلى استخدام المنهج التحليلي. وهو منهج من شأنه أن يساعد على تحليل المفاهيم المرتبطة بحركات الإسلام السياسي، والأحداث التي سادت خلال العقد

السابق في الوطن العربي، لمعرفة حجم تأثيرها في عملية تحوّل السلطة. إضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي من شأنه أن يساعد على تقديم وصف علمي وموضوعي للحقائق، بغية التوصّل إلى نتائج علمية.

أولًا: الاطار المفاهيمي لحركات الإسلام السياسي

إن الاختلاف حول تعريف الإسلام السياسي، وتعدّد وجهات النظر حوله وعدم اتفاق الباحثين حول دقة استخدام هذا المصطلح، قد انعكس على محاولتهم للتوصل إلى تعريف حركات الإسلام ونظرتهم إليها. حيث بات تبنّي مفهوم معيّن للإسلام السياسي، من شأنه أن يعبرّ عن دلالات معيّنة واتجاهات مختلفة في النظر إلى حركاته. فكان ذلك سببًا كافيًا لإطلاق تسميات مختلفة على هذه الحركات، التي أطلق عليها إضافة إلى هذا المصطلح تسميات مختلفة، كالتيارات والصحوة والنهضة الإسلامية والحركات السلفية والأصولية.

لذلك كان من الضروري أن نعمل على محاولة تحديد مفهوم الإسلام السياسي، لكي نتمكن من تحديد مفهوم الحركات الإسلامية التي تتمحور حولها هذه الدراسة.

1 ـ مفهوم الإسلام السياسي

إن النقاشات العميقة والانقسامات الحادة والانتقادات الواسعة التي وجّهت لاستخدام مصطلح الإسلام السياسي، قد دفعت الكثير من الباحثين للحذر من تبني هذا المصطلح أو حتى استخدامه. وهذا ما أدّى إلى عدم ارتياح بعضهم لاستخدام هذا المصطلح رغم شيوعه، وذلك خوفًا من اختزال الدين الإسلامي في السياسة[1]. لكن الاستخدام الواسع لهذا المصطلح وربطه بحركات الإسلام السياسي قد دفع كثيرًا من الباحثين لتقديم تعريف لهذا المصطلح، حيث راوحت بين رؤية غربية لهذا المصطلح ومفاهيم صيغت داخل حركات الإسلام السياسي نفسها.

لقد نظرت بعض المفاهيم الغربية إلى مصطلح الإسلام السياسي بوصفه تطورًا لمصطلحات سابقة، فكان مصطلح «الإسلام الأصولي» هو الأكثر رواجًا بينها[2]، إضافة إلى مصطلح «الإسلاميون المتطرفون» و«التهديد الإسلامي»[3]، وهي مصطلحات تعبرّ في رأيهم عن نظرة شمولية للإسلام للتدليل على الحركات التي تتبنى الأفكار والأهداف الدينية الإسلامية. أما وزارة الخارجية البريطانية فقد قدمت تعريفًا للإسلام السياسي مفاده تطبيق القيم الإسلامية

(1) محمد عمارة، **الإسلام السياسي من منظور إسلامي**، سلسلة محاضرات الإمارات؛ 79 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2003).

(2) Samir Amin, «Political Islam,» *Covert Action Quarterly* (Washington, DC), no. 71 (Winter 2001), pp. 3 - 6.

(3) Greg Noakes, «The Threat of Islamic: Fundamentalism in North Africa,» *Washington Report to the Middle East Affairs*, Heritage Foundation, September - October 1994, pp. 21 and 43 - 44.

في الحكومات الحديثة من خلال المشاركة في العملية السياسية، وفي بعض الحالات تكون هذه المشاركة تكتيكية، وليست مستمدة من إيمان أو التزام بالقيم والأخلاق الديمقراطية، ويمكن أن يشمل مفهوم الإسلام السياسي جماعات متطرفة ومعارضة للديمقراطية، أو معادية للغرب والليبرالية. وقد أشارت وزارة الخارجية البريطانية في هذا السياق عبر وكيل الوزارة توبياس آل وود في إجابتها عن سؤال البرلمان البريطاني عن تعريف الإسلام السياسي بأنه «مصطلح يغطي طيفًا واسعًا من الحركات والأيديولوجيات غير العنفية»، وهذا التعريف لا يستبعد جماعات إسلامية متطرفة مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. ويشير بيان للوزارة نفسها بأنه ليس من المفيد تطبيق منهج واحد في جميع الظروف، والأفضل هو التعامل مع كل حالة على حدة[4].

أما داخل حركات الإسلام السياسي، فيبرز التعريف الذي تبنّاه مؤسّس حركة النهضة التونسية الدكتور راشد الغنوشي، والذي يركز فيه على أن الإسلام السياسي هو تجديد فهم الإسلام والعودة إلى أصوله بعيدًا من الأساطير الموروثة الناجمة عن التمسك بالتقاليد[5].

وقد رأى البعض أن الإسلام السياسي يدل على الحركات الإسلامية عمومًا وأن اسم أي حركة ليس بالضرورة تعبيرًا عن مضمونها وجوهرها، فقد تتطلب بعض المراحل من حركة سياسية ما أن تكيّف اسمها الظاهر مع البيئة المحيطة[6]. وركّز البعض الآخر على الإسلام السياسي انطلاقًا من دوره، حيث رأى أن «دور الإسلام السياسي صناعة رأي عام إسلامي قوي ومؤثّر وليس صناعة انقلابات... وهدفه أن يصبح من القوة بحيث يكون ملزمًا للحاكم وموجهًا في جميع قراراته»[7].

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن مصطلح الإسلام السياسي قد ارتبط بالحركات الإسلامية التي تعتمد الإسلام منهجًا للحياة، وإن اختلفت بأساليب عملها وتنوعها، فتمارس النشاط السياسي وتسعى لبلوغ السلطة وإطلاق عملية التغيير فيها بما يتناسب مع أفكارها ومبادئها. وبذلك يخرج من إطارها الحركات الإسلامية التي لا تمارس العمل السياسي ولا تسعى للمشاركة السياسية ولا إلى إطلاق عملية التغيير في السلطة، وينحصر نشاطها في إطار الدعوة أو الاهتمام بالتعليم الديني.

---

(4) إبراهيم غرايبة، «الإسلام السياسي بما هو إضرار بالدين والسياسة،» موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود، 25 شباط/فبراير 2017، <https://bit.ly/3EQmA7A> (تاريخ الزيارة 24 آذار/مارس 2022).

(5) أنغير بوبكر، «الإسلام السياسي مقاربات نقدية،» نقلًا عن فرنسوا بوجا، **الحوار المتمدن**، العدد 1374 (10 تشرين الثاني/نوفمبر 2005)، <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50123> (تاريخ الزيارة 10 حزيران/يونيو 2022).

(6) أحمد زكي، «تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 17، العدد 188 (تشرين الأول/أكتوبر 1994)، ص13 ـ 23.

(7) مصطفى محمود، **الإسلام السياسي والمعركة القادمة** (القاهرة: دار المعارف، 1992)، ص12.

2 ـ مفهوم حركات الإسلام السياسي

رغم نشوء الحركات الإسلامية منذ مطلع القرن العشرين، وأبرزها حركة الإخوان المسلمين التي نشأت على يد حسن البنا عام 1928، إلا أنه من الواضح أن هذه الحركات قد تنامت بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي. فجاءت كاستجابة لمتغيرات النظام العالمي ولتؤكد أهمية الإسلام كأحد مقومات المشروع النهضوي العربي[8]. لذلك فقد تنامى نشاطها في العالَمين العربي والإسلامي، بعد أن عملت الأنظمة العربية التي كانت سائدة على تهشيمها وتهميشها على مدى عقود من الزمن. فتزايد دورها وحضورها في المجتمعات العربية والإسلامية وفي المحيط الاقليمي، ولكن من دون أن تجد الدعم الاقليمي والدولي الذي حظيت به كثير من الحركات السياسية الأخرى.

ونقصد بحركات الإسلام السياسي تلك الحركات ذات الحضور والتأثير الفاعل في الحياة السياسية والتي تسعى إلى بلوغ السلطة أو وصلت اليها بالفعل، سواء عبر المعايير الديمقراطية أو عبر مقاومة الاحتلال والاستعمار. فهي بالتالي تلك الحركات التي تمتلك مشروعًا سياسيًا مبنيًّا على منهجية تحددها مرجعيتها الإسلامية. لكننا نستثني في هذه الدراسة حركات الإسلام السياسي التي تميّزت بوصفها حركات مقاومة، كحركة حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان، وذلك لضرورات البحث الذي نركّز فيه على الحركات التي تقدّم دورها خلال «الربيع العربي» ووصلت إلى السلطة أو شاركت فيها.

لقد شهدت هذه الحركات تطورًا نوعيًا لناحية اقترابها من مفاهيم الديمقراطية والتعددية، حيث تحوّلت في أطروحاتها بشأن التغيير، من التغيير الجذري وضرورة الحكم الإسلامي إلى التغيير الذي يتأقلم مع الديمقراطية والتعددية السياسية والوسطية في التفكير والعمل، الأمر الذي مثّل تجاوزًا مهمًا للعقبات التاريخية التقليدية[9]. لكن من دون أن يعني ذلك تراجعًا عن مبادئها وثقافتها ومنطلقاتها الفكرية، بحيث بقيت هذه الأخيرة تقيّد خطابها الجماهيري وتحدّ من انفتاحها على الديمقراطية ولا سيّما في مسألة الحريات.

ثانيًا: حركات الإسلام السياسي بين النهوض والانكفاء

مثّل انطلاق الثورات العربية في عام 2011 مرحلة جديدة في الوطن العربي، قوامها إطلاق تحوّلات وديناميات سياسية واجتماعية فيه. فكان نتيجتها صعود بعض حركات الإسلام السياسي وتصدّرها للمشهد السياسي والانتخابي في عدة بلدان عربية، حيث تولّت

(8) مجدي حماد [وآخرون]، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 14 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

(9) نبيل شبيب، «الإسلاميون والإصلاح السياسي،» الجزيرة نت، 20 نيسان/أبريل 2006، <https://bit.ly/3XIrfRE>. (تاريخ الزيارة 14 أيار/مايو 2022).

السلطة أو شاركت فيها. وقد ساهم في ذلك القدرة التنظيمية والتعبوية لهذه الحركات مقابل ضعف البدائل المدنية والسياسية الأخرى، وإعلانها بأنها تسعى لقيام نظم ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية والمواطنة والمساواة. وذلك رغم غيابهم عن مقدمة الحراك الشعبي[10] الذي انطلق في دول الربيع العربي في بادئ الأمر، ودخولهم إلى قلب التحركات وتبنّيها في وقت لاحق.

1 ـ صعود حركات الإسلام السياسي

إن وصول الحركات الإسلامية إلى الحكم في بعض البلدان العربية التي سقطت أنظمتها أمام الثورات الشعبية العارمة التي ضربتها، كتونس ومصر وليبيا والمغرب، قد وضعها أمام تحد كبير لاختبار قدراتها في الحكم ومدى أهليتها لممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع. إضافة إلى إثبات مدى استعدادها لتطبيق مبادئ الديمقراطية التي رفعتها في شعاراتها، وقبولها بالتعدّدية والشراكة السياسية والمجتمعية. فقد امتلكت هذه الحركات مجموعة العناصر التي كانت تؤهلها كقوّة سياسية لاستلام السلطة، إضافة إلى جملة من العوامل التي عملت على الاستفادة منها لتتقدم في اتجاه استلام السلطة عبر الوسائل الديمقراطية أو المشاركة فيها وأبرزها:

أ ـ القدرة التنظيمية؛

ب ـ استقطاب العناصر الشابة؛

ج ـ الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والسخط على الأنظمة؛

د ـ البراعة في طرح الشعارات؛

هـ ـ الاستفادة من التعاطف المجتمعي؛

و ـ الاستفادة من المتغيرات الإقليمية والدولية.

لذلك تمكنت هذه الحركات من أن تتصدر التحركات في عدة دول عربية، مستفيدة من حاجة الشعوب إلى إطلاق دينامية التغيير الذي طال انتظاره في ضوء التجارب التي خاضتها في ظل الأنظمة الاستبدادية.

2 ـ حركات الإسلام السياسي بين مواجهة التحديات والانكفاء

اصطدمت حركات الإسلام السياسي بجملة من التحديات التي كان عليها مواجهتها، لتتمكن من الانطلاق في تجربتها في الحكم وتكريس نجاحها فيها. فبعض هذه التحديات كان ذاتيًا يتعلق بالحركات نفسها، كإشكالية الانفتاح على مختلف المكوّنات والشراكة الوطنية.

(10) **حركات الإسلام السياسي والسلطة في الوطن العربي: بين الصعود والأفول**، إعداد وتحرير جمال السويدي وأحمد رشاد الصفتي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014).

وبعضها الآخر يتعلق بمعطيات داخلية ضمن البلد الواحد، ولا سيّما ما يتعلق منها بالعلاقة مع الشعب ومؤسسات الدولة والقوى السياسية الأخرى.

إضافة إلى ذلك فقد واجهت تحدّيات إقليمية ودولية تتعلق بعلاقاتها مع بعض الدول، ونظرة دول أخرى إلى موقف هذه الحركات من مسائل أساسية ترتبط بالديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد ظهر بوضوح محدودية قدرة حركات الإسلام السياسي على مواجهة تلك التحدّيات وضعف قدرتها على التفاعل مع الكثير من تلك القضايا، فبرزت نتيجتها جملة من الأسباب التي أدّت إلى تراجع سطوتها ونفوذها.

أ ـ تراجع العامل الأيديولوجي

لقد اصطدمت الشعارات الأيديولوجية التي طرحتها هذه الحركات بواقع الدول التي تمكنت من الوصول إلى سدة الحكم فيها، حيث وجدت نفسها مضطرة إلى التعامل بواقعية مع مشكلات السلطة والمجتمع. ليتراجع معها شعار «الإسلام هو الحل» الذي انطلقت منه، فبرزت وكأنها عاجزة عن معالجة مشاكلها الأيديولوجية والهيكلية والسياسية.

ب ـ صعوبة الاندماج السياسي والوطني

إن الشعارات الإسلامية الفضفاضة التي طرحتها تلك الحركات، قد دفع بعض الشعوب العربية التي تراهن وتبني الآمال على توليها للسلطة على أمل تحقيق تطلعاتها. إلا أن عجز هذه الحركات عن تحقيق الحد الأدنى من تلك التطلعات، قد انعكس على اندماجها السياسي والوطني، الأمر الذي أدى إلى تآكل شرعيتها.

ج ـ الفشل في وضع رؤية مستقبلية

لقد عجزت حركات الإسلام السياسي عن وضع رؤية مستقبلية تحاكي تطلعات الشعوب العربية وتساهم في إنجاز تحوّل السلطة وتحقيق التنمية الشاملة. فمع عجزها عن تجاوز المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تلك الدول، برزت تلك الحركات وكأنها امتداد للأنظمة السلطوية البائدة. ولا سيما في ظل عدم قدرتها على ابتكار الحلول التي يمكن أن تمثّل قاعدة لأي رؤية مستقبلية.

د ـ العجز عن مواجهة مؤسسات «الدولة العميقة»

إن ضعف حركات الإسلام السياسي لناحية مؤهلات تولي السلطة والحكم، وضعف الخبرة البيروقراطية لديها، قد أدخلها في حالة من الصراع غير المتكافئ مع مؤسسات «الدولة العميقة» ومؤسساتها الإعلامية، والذي أضيف إلى صراعها مع القوى السياسية العلمانية والليبرالية. فقد عجزت هذه الحركات عن تفكيك شبكات «الدولة العميقة» وتجاوزها لبناء مجتمع حديث[11].

(11) أحمد القاسمي، «في الإسلام وعوامل صعوده وصلته بالدولة العميقة،» موقع «عربي 21»، 21 كانون الثاني/يناير 2021، <https://arabi21.com/story/1330133> (تاريخ الزيارة 8 أيار/مايو 2021).

هـ ـ العجز عن ترسيخ التحوّل الديمقراطي

إذا كانت مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة وتقبّل الرأي الآخر، قد مثّلت منطلقًا أساسيًا لحركات الإسلام السياسي في خطابها الجماهيري ومشاركتها في التحركات الشعبية لتتمكن من تصدّر المشهد السياسي، إلا أن عجزها ورفضها تطبيق تلك المبادئ بعد استلامها للسلطة قد طرح تساؤلات جمّة حول مدى جدّية تبنّي تلك الحركات لهذه المبادئ والشعارات؛ وذلك في ظل ممارستها لسياسة الاستئثار بالسلطة وإقصاء الخصوم السياسيين، والضرب بعرض الحائط مفاهيم أساسية كالمواطنة والمساواة[12].

و ـ عدم القدرة على التفاعل مع المتغيّرات الإقليمية والدولية

لقد مثّل ارتباط حركات الإسلام السياسي التي تولّت السلطة أو شاركت فيها بكل من تركيا وقطر، تحدّيًا كبيرًا أمامها أدّى إلى ظهور المواقف الإقليمية والدولية المناهضة لتلك الحركات والرافضة لتوليها السلطة، بوصفها امتدادًا للنفوذ الإقليمي لتلك الدول، الأمر الذي يمثّل خطرًا على قوى إقليمية ودولية أخرى ونفوذها في المنطقة. من هنا يمكن فهم تكريس الكثير من الدول كامل دعمها للشخصيات والتيارات السياسية المناهضة لتلك الحركات، أو العمل على دعم أي عمل أمني أو عسكري ضدها.

أمام هذا الواقع الذي أدّى إلى تراجع نفوذ حركات الإسلام السياسي وتسبّب بعدم قدرتها على التعامل مع المتغيّرات المتسارعة، كان لا بدّ من طرح التساؤلات حول مدى قدرتها على أن تكون مساهمًا أساسيًا أو مفتاحًا لإطلاق عملية التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي.

ثالثًا: تحوّل السلطة في الوطن العربي في ضوء تجارب الحركات الإسلامية

مثّلت الثورات العربية أحد معالم تحوّل السلطة في الوطن العربي، من دون أن يعني ذلك اكتمال عملية التحوّل، ولا سيما في ظل تجارب الحكم التي تلت تلك الثورات. فقد كان من المفترض أن تساهم مختلف التحولات الجارية في حل إشكالية بناء الدولة في الوطن العربي والتأسيس لعملية تحوّل السلطة.

إن تحوّل السلطة هو مسألة ما بعد حداثية، من شأنها أن تطرح إشكاليات جديدة ترتبط بفكرة تحوّل السلطة على صعيد عالمي، وتعيد البحث في مسألة السلطة والدولة وارتباطهما بمفاهيم الحرية والعدالة. لذلك كان على حركات الإسلام السياسي أن تدرك

(12) محمد ولد المنى، «تجربة الحكم كشفتها وأزالت أوهامًا كثيرة حولها: حركات الإسلام السياسي...الصعود والأفول،» إيلاف، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <https://elaph.com/Web/NewsPapers/2014/10/952019.html> (تاريخ الزيارة 14 نيسان/أبريل 2022).

أهمية تبنّي تلك المفاهيم للمساهمة الحقيقية في إطلاق عملية التغيير السياسي لبلوغ الحكم الديمقراطي وترسيخ عملية تحوّل السلطة.

1 ـ مفهوم تحوّل السلطة ومرتكزاته

ترتكز عملية تحوّل السلطة على تبنّي وإنجاز عملية التحوّل الديمقراطي عبر التغيير السياسي، فالتحوّل الديمقراطي يمثّل «مجموعة العمليات التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي»[13]. ويرتبط نجاح هذا التحوّل وترسيخه بوجود مجموعة من المؤشرات أو العوامل، أبرزها شرعية الحكم السياسي ووجود أحزاب سياسية ممأسسة وقوّة المجتمع المدني[14]. أما التغيير السياسي فيمكن تعريفه بأنه مجمل التحوّلات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العملية السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه ذلك من تأثير في مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[15].

إن تحوّل السلطة هو تحوّل في البنى السياسية للدولة ومؤسساتها الدستورية، والمبني على التحوّلات التي عصفت بالمجتمع. وهو بذلك يتطلب بداية إطلاق عملية التغيير في مجال التحوّل الديمقراطي. ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى طرح دانكورت روستو حول عملية التغيير التي يتطلب تحقيقها في رأيه زمنًا طويلًا، بما يساهم في الحفاظ على توازن المجتمع والتمهيد له قبل الوصول إلى نقطة التحوّل، حيث يطرح روستو مراحل التغيير في مجال التحوّل الديمقراطي على الشكل التالي[16]:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة تكوّن هوية موحّدة لغالبية المواطنين، بمعنى الوصول إلى رؤية مشتركة تضم أكبر عدد من المناصرين.

المرحلة الثانية: مرحلة الصراع أو المواجهة، وهي المرحلة التي قد تشمل استخدام العنف في بعض الأحيان.

(13) علي الدين هلال، **الانتقال إلى الديموقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، عالم المعرفة؛ 479 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 27.

(14) غيورغ سورنسن، **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغيّر**، ترجمة عفيفة البطاينة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 237 ـ 238.

(15) إسماعيل صبري مقلد ومحمد محمود ربيع، محرران، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 47.

(16) محمد زاهي بشير المغيربي، «الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي: مراجعة للأدبيات،» ورقة قدمت إلى: **ندوة «الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي»**، تحرير كمال المنوفي ويوسف الصواني (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص 64 وما بعدها.

المرحلة الثالثة: مرحلة اتخاذ القرار، وهي تمثل نقطة التحوّل وصوغ مرحلة جديدة ضمن جملة من التسويات بين القوى السياسية المختلفة.

المرحلة الرابعة: مرحلة التعوّد، وهي المرحلة التي تصبح فيها قواعد الديمقراطية جزءًا طبيعيًا من حياة المواطنين.

ويتبيّن بحسب روستو أن اعتماد التدرج والأهداف الديمقراطية، لا يحول دون الوصول إلى مرحلة المواجهة والعنف.

لذلك فإننا نعتقد بأن المجتمعات التي تسعى إلى التحوّل الديمقراطي لا بد لها من أن تمر في المرحلة الثانية، ولا يمكنها أن تكتفي باستخدام الوسائل الديمقراطية. فيكون العنف هو الخيار الأكثر احتمالًا، وهو الذي يمكن أن يولّد قناعة لدى القوى المتصارعة بضرورة التوصل إلى حل والخروج من حالة الصراع، التي إن استمرت فستكون بلا جدوى.

إن انتهاء عملية التحوّل الديمقراطي وفقًا لبعض الباحثين يمكن الإقرار بها من خلال توفّر المؤشرات التالية[17]:

- حدوث عملية تداول سلمي للسلطة؛
- استمرار نظام ديمقراطي بعد إجراء انتخابات للمرة الثانية؛
- إقامة مؤسسات فاعلة، وإصلاح المؤسسات القديمة؛
- وجود إطار دستور، وظهور نظام تنافسي؛
- استقرار النظام، وزوال خطر قيام حرب أهلية، أو التهديد بالسلاح؛
- أن يكون الجيش تحت قيادة مدنية؛
- الاعتراف بالنظام على أنه ديمقراطي دوليًا، والحصول على عضوية المؤسسات الدولية.

وقد رأى الدكتور علي الدين هلال، في كتابه: **الانتقال إلى الديمقراطية**، أن هناك قيمًا للديمقراطية، تنبّه لها المهتمون بعلم السياسة، بعد اختيار الشعب الألماني للحزب النازي بقيادة هتلر، وهو حزب معادٍ للديمقراطية، وتوصلوا إلى أن العامل الرئيسي لهذا الوضع، هو غياب الثقافة السياسية، حيث إنه لا يمكن فرض نظام ديمقراطي، في بيئة تغيب لا تسود فيها الثقافة السياسية، حيث يصبح من اليسير الانقلاب على هذا النظام دون مقاومة. وانطلاقًا من هذه النتيجة، زاد الاهتمام بالثقافة السياسية، أو القيم السياسية، والمتمثلة بثلاث قيم رئيسية وهي (التعددية، الحرية، والعدل)، والتي تمثل منظومة متكاملة ومرتبطة بعضها ببعض[18].

(17) أحمد تهامي عبد الحي، **مبادئ السياسة المقارنة** (القاهرة: دار النشر للجامعات، 2019)، ص 43.

(18) هلال، **الانتقال إلى الديموقراطية: ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟**، ص 34.

وكان ألفين توفلر قد لاحظ في كتابه: **تحوّل السلطة**، أن «وصول سلطة جديدة ليس فقط نقلًا للسلطة وإنما أيضًا تحوّلها وتغيرها كلية وتمامًا»[19]، وأن تحوّل السلطة لا يعني مجرد نقل السلطة بل أيضًا تغييرًا في طبيعتها. كما اعتبر توفلر أنه إذا كان العديد من العوامل يدخل لعبة السلطة، ابتداءً من الاستقرار السياسي إلى النمو الديمغرافي، فإن العنف والثروة والمعرفة هي المصادر الثلاثة الرئيسية التي يشتق منها كل أشكال السلطة الأخرى، وهذه العناصر في حالة ثورة مستمرة. ويعاد تكوين المعرفة بالعمق ذاته لإعادة تشكيل كل من العنف والثروة، حتى إن كل عناصر ثلاثية السلطة تمر بثورة متزامنة، إلا أن مصدرَي السلطة الآخرَين يعتمدان تدريجيًا وبشكل متزايد على المعرفة. وترسم هذه العناصر الخلفية المتحركة التي يكتب عليها قدر الحضارات والبلدان نحو المجد أو الأفول.

وانطلاقًا مما طرحه توفلر فإن تحوّل السلطة يتطلّب تغييرًا في طبيعتها، ويرتكز على إعادة تشكيل المعرفة التي تمثّل العنصر الأساسي ضمن العناصر الثلاثة (العنف ـ الثروة ـ المعرفة).

لذلك يمكن القول بأن تكوّن المعرفة يمثّل الركن الأساس في عملية تحوّل السلطة، وهذه المعرفة في عصرنا الحالي تعتمد على الوعي السياسي والثقافي والمعرفة التكنولوجية. وهذه الأخيرة هي التي ترتكز عليها وسائل التواصل الاجتماعي التي يتم الاعتماد عليها خلال الثورات والتحركات الشعبية، سواء لتأطير التجمعات أو لتزييف الوعي وقلب الحقائق أو نشرها.

إنّ معالم تحوّل السلطة يظهر من خلال بناء المؤسسات السياسية والدستورية، التي من شأنها أن تؤمّن التداول السلمي للسلطة، عبر الانتخابات الحرّة التي تنتج سلطة تتمتع بالشرعية القانونية والشعبية. وهي سلطة تلتزم بمبادئ التعددية والمساواة السياسية، وتوفّر ضمانات ممارسة الحقوق المدنية والسياسية التي تصان عبر تبنّي مبدأ الفصل بين السلطات.

إن تجاوز الموانع الثقافية للديمقراطية يستلزم استمرارها وازدهارها كما يستلزم بعض القيم الثقافية المرتبطة بها، مثل المسؤولية الفردية، والمشاركة المجتمعية، والتسامح، بل يرى بعض الدارسين أن استمرار الديمقراطية يستلزم الاعتقاد بأنها النظام الأمثل من جانب النخبة والعامة على حد سواء[20].

في المقابل يعاني المجتمع العربي نقصًا حادًا في الثقافة السياسية والمبادئ المرتبطة بها، مما يؤدي إلى تدعيم الأنظمة السلطوية، في هذه المنطقة من العالم، بل وقد تنتشر بعض

(19) ألفين توفلير، **تحوّل السلطة**، ترجمة لبنى الريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995)، ص 67.

(20) أحمد خميس أحمد وحسناء أحمد حمود، معدان، «التحوّل إلى الديمقراطية: المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في الوطن العربي،» تقرير خاص، المركز الديمقراطي العربي، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020، <https://democraticac.de/?p=70094> (تاريخ الزيارة 4 أيار/مايو 2022).

القيم المناهضة للديمقراطية في بعض المجتمعات. إضافة إلى غياب المؤشرات الأساسية التي تبيّن بلوغ مرحلة التحوّل الديمقراطي، الذي يمثّل ركيزة أساسية للحديث عن تحوّل السلطة.

2 ـ مستقبل تحوّل السلطة في الوطن العربي في ضوء تجربة حركات الإسلام السياسي

اعتمدت الثورات العربية نمط الانتقال من أسفل، وهو النمط المرتبط بالحشد والتعبئة الشعبية في مواجهة النظام السلطوي، وازدياد حالة الاحتقان في الشارع ضده، وذلك بسبب تردّي أوضاع النظام السياسي وضعفه، وتراجع صدقيته، مما يؤدي إلى زيادة مشاعر العدائية ضد النظام من جانب الشعب، وانضمام المعارضة التقليدية إلى هذا الحراك. لكن تكمن مشكلة هذا النمط في عدم الاستقرار والارتباك غياب الثقة بين اللاعبين السياسيين. لذلك تتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في هذا النمط عادة بالتردد وعدم اليقين، وقد تؤدي إلى إفراز أنظمة سلطوية جديدة، إذا لم تكتمل عملية الانتقال إلى الديمقراطية [21].

وقد اختلفت ردة فعل الأنظمة العربية في مواجهة هذه التعبئة، فالأنظمة التي تتسم بنوع من الهشاشة والضعف الشديد، وانحسار القاعدة الشعبية لها، أدت تلك الاحتجاجات إلى انهيارها بصورة تامة. أما الدول التي لم تكتمل فيها هذه الاحتجاجات فشهدت عودة الملامح التقليدية للنظام السلطوي، وهذا ما قد يعود ويدفع إلى الحراك من جانب النقابات والأحزاب المعارضة لفرض ضغوط ومواجهة هذه السلطوية الجديدة.

إن وصول بعض حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في بعض البلدان العربية عقب انطلاق الثورات فيها، قد جعل منها شريكًا أساسيًا في اللعبة السياسية ومفتاحًا لعملية التحوّل الديمقراطي التي من شأنها أن تقود نحو تحوّل السلطة. لكنها وجدت نفسها بعد فوزها في الانتخابات الرئاسية المصرية وفي الأغلبية البرلمانية في تونس والمغرب، في مواجهة استحقاقات انتظرتها شعوب تلك الدول وعقدت عليها الآمال.

فتجربة الحكم الذي مارسته الحركات الإسلامية في تلك الدول، قد واجهت كثيرًا من المشاكل والعقبات التي عملت مجتمعة على إنهاء تجربتها بسرعة. ففي مصر تراجع دورها عقب عزل الرئيس المصري محمد مرسي، وعادت إلى الحالة «الكامنة» التي كانت عليها قبل انطلاق الثورة. وتلتها بعد عشر سنوات على الثورة في تونس الإطاحة بحركة النهضة من السلطة عبر القرارات الرئاسية التي اتخذها الرئيس التونسي قيس سعيّد والتي أدت إلى تجميد الحركات البرلمانية والسياسية في البلاد وعلى رأسها حركة النهضة. أما في المغرب فقد تعرّض حزب العدالة والتنمية لهزيمة قاسية في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 8 أيلول/سبتمبر 2021، حيث تراجعت مقاعده البرلمانية من 125 مقعدًا في البرلمان السابق إلى 12 مقعدًا في البرلمان الحالي.

(21) المصدر نفسه.

لقد عجزت تلك الحركات عن بلورة رؤية مشتركة كان من الممكن أن يتم التوافق عليها مع جموع المواطنين المندفعين نحو تحقيق التغيير، ودخلت بدلًا من ذلك في صراعات اتخذت طابعًا عنفيًا في معظم الأحيان (كما حدث في مصر وليبيا وسورية...). وعجزت عن التوصّل إلى تفاهمات وتسويات مع القوى السياسية الأخرى، سواء في السلطة أم في المعارضة.

وبذلك لم تتمكن حركات الإسلام السياسي، في معظم دول «الربيع العربي»، من ممارسة اللعبة الديمقراطية. فبقيت غارقة في أتون الصراعات الداخلية في بعض تلك الدول، أو تمكّنت بعض القوى من القضاء على نفوذها في دول أخرى. فدخولها في تلك الصراعات، لأسباب غير مرتبطة بقواعد الديمقراطية ومرتكزاتها، كالحرية والعدالة، كان سببًا رئيسيًا لعدم قدرتها على الالتقاء والتوافق، أو حتى على التفاهم، مع القوى السياسية الأخرى.

أمام هذا الواقع الذي آلت إليه عملية تحوّل السلطة في الوطن العربي، وأمام العجز عن إطلاق أي عملية تغيير حقيقي، وبخاصة من طرف حركات الإسلام السياسي، يبدو من الضروري التساؤل حول مسألة غياب وعي شعوب هذه المنطقة ومستوى الثقافة السياسية لديها وغياب قيمها الأساسية. ولا سيّما في ضوء انجراف هذه الشعوب خلف تيارات وحركات، عجزت عبر التاريخ المعاصر عن تقديم أي طروحات وبرامج يمكن أن تساهم في إطلاق ونجاح عملية التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية.

خاتمة

تمثّل عملية تحوّل السلطة واحدة من أعقد العمليات السياسية التي يمكن أن تشهدها الدولة الحديثة، نظرًا إلى تعدد المراحل التي يجب أن تمرّ بها ودقتها. وهي تستلزم ضرورة وجود الوعي الثقافي والسياسي لدى المواطنين ولا سيما لناحية وعيهم لأهمية بناء المجتمع والدولة في سبيل تحقيق الصالح العام، وذلك على حساب الانتماءات الضيّقة والمصالح الخاصة والارتهان للخارج.

إنّ انطلاقة عملية التحوّل الديمقراطي في دول «الربيع العربي» قد واجه عقبات أساسية، تمحورت حول أداء حركات الإسلام السياسي. الأمر الذي انعكس على عملية تحوّل السلطة فيها وجعلها أمرًا بعيد المنال، مما أدخل تلك الدول في مسار بعيد عن المسار الذي يستلزمه بناء الدولة، حيث دخل بعضها في أتون حرب داخلية أو أزمات سياسية عميقة، وعاد بعضها الآخر إلى اعتماد أنظمة أكثر تسلّطية.

إنّ مشاركة حركات الإسلام السياسي في السلطة أو استلامها الكامل لها، لم ينعكس إيجابًا على التحوّلات الديمقراطية في المنطقة لعدم قدرتها على تجاوز التحديات التي واجهتها من ناحية، ولعدم التزامها بالشعارات الديمقراطية التي رفعتها من ناحية أخرى.

إنّ إعادة انطلاق مسار تحوّل السلطة يستلزم مجموعة من الخطوات الأساسية التي

يمكن الاعتماد عليها لنجاح هذا المسار، والتي لا بدّ لحركات الإسلام السياسي والقوى السياسية الأخرى من الاقتناع بها وهي:

1 ـ الإيمان بالدولة الوطنية التي تتمتع السلطة السياسية فيها بالشرعية.

2 ـ العمل على تكريس قدراتها لتعزيز مقوّمات الدولة.

3 ـ أن تعكس حركات الإسلام السياسي رؤيتها الإسلامية على التحديات التي تواجه الدولة الوطنية وقضايا التنمية.

4 ـ على تلك الحركات أن تعيد النظر برؤيتها السياسية والفكرية وارتباطاتها الخارجية، الأمر الذي سوف ينعكس على برامجها السياسية وأسلوب مشاركتها.

5 ـ على حركات الإسلام السياسي أن تتعايش مع القوى السياسية الأخرى على قاعدة القبول بالتعّددية السياسية والمجتمعية، والاحترام المتبادل والاقتناع بالتداول السلمي للسلطة، وبأنها يمكن أن تدخل إلى السلطة أو تخرج منها وفقًا لإرادة الشعب. وفي المقابل، فإنه يتوجّب على القوى السياسية الأخرى أن تعترف بتلك الحركات وما تمثّل، إضافة إلى استيعاب فكرة مشاركتها في السلطة.

6 ـ نبذ الخيارات العنفية والإرهابية والتكفيرية والجماعات التي تعتمد هذا المنحى □